الحريري بعد نصر الله يقول كلمته اليوم

لبنان إلى «الهزات» بلا ... «مانعة صواعق»

| بيروت ـ من وسام أبو حرفوش |

يشبه «الطقس الحار» الذي دهم لبنان منذ يومين «الحال السياسية» في بيروت، التي تستعد لسلسلة من «المعارك الحامية» بين الحكومة والمعارضة على خلفية مجموعة من الملفات «المفصلية»، كالموقف من التعاون مع المحكمة الدولية في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري ومصير مذكرات التوقيف التي صدرت بحق اربعة من «حزب الله»، وبدء اقرار الحكومة لسلة من التعيينات في المراكز الامنية والمالية والادارية وما شابه.

فبعد «صولات وجولات» بين الحكومة والمعارضة ميزت جلسات الثقة على مدى ثلاثة ايام في الاسبوع الماضي، ستكون بيروت على موعد مع محطات بالغة الاهمية في اطار الصراع المفتوح بين «السلطة الجديدة» وحركة «14 آذار» المعارضة، اولها يتمثل اليوم في الاطلالة التلفزيونية لرئيس الحكومة السابق، زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري الموجود في باريس لـ «اسباب امنية»، وثانيها «اول جلسة عمل» للحكومة بعد غد الخميس.

ويصادف انعقاد مجلس الوزراء في الخامس عشر من الشهر الجاري مع انقضاء نصف مهلة الـ 30 يوماً التي حددتها المحكمة الدولية لتبليغ المتهمين الاربعة من «حزب الله» مذكرات التوقيف التي عممها «الانتربول» الدولي ليل الجمعة الماضي على دول العالم قاطبة، وهو الامر الذي من شأنه وضع اجراءات السلطات اللبنانية على هذا الصعيد تحت معاينة دقيقة، خصوصاً بعدما أعلن الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله انه لن يسلم اياً من «المجاهدين الشرفاء ولو بعد 300 سنة».

ومن المتوقع ان يحدد الحريري في اطلالته اليوم «خيارات» المعارضة في تعاطيها مع الموقف المتبنى للحكومة من تعاونها مع المحكمة الدولية والالتزامات الاجرائية والمالية والقانونية للبنان تجاهها، اضافة الى كشفه بعض «المستور» من المساعي العربية والاقليمية والدولية التي جرت قبيل اسقاط حكومته بقرار من «حزب الله» وسورية، وما اشيع عن «تسويات» كانت تفضي الى عقد مؤتمر «المسامحة والمصالحة» في الرياض.

واهمية ما سيقوله الحريري، بعدما قاله نصرالله في اكثر من اطلالة اخيراً، انه سيرسم المسار العام لـ «كرة النار» المتدحرجة بعدما سدت ابواب اي حوار من النوع الذي يضمن قيام «مانعة صواعق» في ظل بدء المحكمة الدولية باصدار القرارات الاتهامية، التي كان اول الغيث فيها، توجيه الاتهام الى اربعة من «حزب الله»، في الوقت الذي سادت توقعات بامكان صدور المزيد من مذكرات التوقيف بحق لبنانيين وغير لبنانيين في مدة غير بعيدة.

ورغم الانهماك اللبناني بـ «ملف النفط» المشتعل بين بيروت وتل ابيب، والذي ربما يكون البند الاول على طاولة مجلس الوزراء في جلسته بعد غد الخميس، فان «القتال السياسي» الدائر بين الحكومة والمعارضة حول كل «شاردة وواردة» سيستمر في الصدارة نتيجة استمرارهما في بناء «دفاعات متقابلة» لملاقاة هبوب المزيد من العواصف من لاهاي حيث المحكمة، وفي دمشق حيث الحاضنة الاقليمية لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

في غضون ذلك، بقيت أنظار بيروت على ملف المحكمة والقرار الاتهامي لاسيما في ضوء تعميم أسماء المتهمين الأربعة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري على مراكز الانتربول الدولي.

ونقلت «وكالة الانباء المركزية» عن مصدر في الانتربول ان المذكرة بـ «الإشارة الحمراء» التي صدرت عن البوليس الدولي بتوقيف الاربعة من «حزب الله» تعمم على المداخل الجوية البرية والبحرية للدول الـ 188 الأعضاء في المنظمة، ليصار في ضوئها الى إلقاء القبض على اي من المتهمين في حال استعمل جواز سفره للتنقل بين البلدان، لافتاً الى أن العبور بجوازات مزورة لا تقع مسؤوليته على عاتق منظمة الانتربول وإنما على أجهزة الدولة المولجة التدقيق بالجوازات.

وفي سياق متصل، لفتت امس حركة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة مايكل وليامز الذي زار كلاً من وزيريْ الداخلية مروان شربل والدفاع فايز غصن وقائد الجيش العماد جان قهوجي حيث تابع معهم الملفات المتصلة بالمحكمة والعلاقات بين لبنان والأمم المتحدة، مذكراً بضرورة احترام القرارات الدولية وبينها الـ 1701 على أبواب التجديد سنة إضافية أخرى لقوة «اليونيفيل» في الجنوب.

ويذكر ان المحكمة الخاصة بلبنان اعلنت امس ان قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسين أصدر مذكرات توقيف دولية بحق المتهمين في قضية اغتيال الرئيس الحريري، وقد طلبت المحكمة الى «الإنتربول» إبلاغ الدول كافة بمذكرات التوقيف. ويأتي ذلك بناءً على طلب من المدعي العام لدى المحكمة دانيال بلمار، موضحة ان فرانسين أذن في قراره لمكتب المدعي العام بتقديم المعلومات اللازمة الى الإنتربول لإصدار «نشرة حمراء» ضد كل متهم.

وكان وزير الداخلية اعلن إن الحكومة اللبنانية «لا دور تنفيذياً لها في طلبات التوقيف (للمتهَمين الاربعة من «حزب الله»)، بل إن الأجهزة الأمنية تنفذ طلبات النيابة العامة التمييزية». وقال شربل: «إن القوى الأمنية قصدت عدداً من المباني السكنية في الضاحية الجنوبية تنفيذاً لأوامر السلطة القضائية، وقابلت عدداً من مختاري المنطقة، وجرى تدوين كل هذه التحركات في محاضر لدى النيابة العامة التمييزية».

وأكد «أن أحداً لم يعترض رجال الأمن أثناء قيامهم بواجبهم»، مشيراً إلى «تعاون حزب الله على نحو كبير»، داعياً إلى «التعامل مع هذا الملف بواقعية ومنطق. فالشخص الذي يعرف أنه مطلوب وملاحَق لا يبقى في مكانه، وهذا أمر يعرفه كل من عمل في المجال الأمني. وعلى كل حال، نحن نقوم بما علينا، وإذا لم نجد المطلوبين سنخبر المعنيين بالنتيجة بكل بساطة».

في هذه الأثناء، وعشية الاطلالة التلفزيونية للرئيس سعد الحريري اليوم، انهمكت الدوائر السياسية في التحري عن محادثات رئيس كتلة «المستقبل» البرلمانية فؤاد السنيورة في الرياض وتحديداً مع وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل والتي استبقت زيارة يفترض ان يقوم بها في ولاحق الرئيس ميقاتي للمملكة.

وذكرت تقارير في بيروت ان اللقاء بين السنيورة والفيصل تخللته مراجعة لمجمل التطورات التي شهدتها الساحة الداخلية اللبنانية، من اسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري الى صدور القرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتشكيل حكومة لبنانية جديدة، بالاضافة الى حركة الاتصالات الديبلوماسية والسياسية التي تشهدها المنطقة، منذ صدور القرار الاتهامي، مصحوبة بوتيرة تصريحات ذات طابع تفاوضي.

ونقلت صحيفة «اللواء» عن مصادر ديبلوماسية عربية ان السنيورة تلقى تأكيداً سعودياً «أن المملكة مستمرة في دعم استقرار لبنان ووحدته»، مشيرة إلى أن المملكة «دعت اللبنانيين إلى ضرورة الحوار لحل الأزمة، خصوصاً بعد صدور القرار 1757 الصادر عن مجلس الأمن حول المحكمة».

وفي المواقف، أكّد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع «اننا نقف خلف الحكومة لتثبيت حدود لبنان البحرية وحقوقه الاقتصادية»، لافتاً الى «ان على هذه الحكومة القيام بكل ما يلزم خصوصاً لدى الامم المتحدة والمراجع الدولية في هذا الاتجاه لعدم التراجع قيد أنملة».

جعجع، العائد من زيارة رسمية للامارات العربية المتحدة، تطرّق الى الدعوة المستجدة لجلسات هيئة الحوار الوطني فقال «في المضمون والجوهر كانت الجلسات الاولى لاسيما في أواخر العام 2006 وبداية العام 2007 كناية عن عملية تعذيب على الخفيف دون أي هُدى، واللافت في الأعوام الاربعة الأخيرة ان كل الاطراف المشاركة تقدمت بأوراق عمل تتعلق بسلاح حزب الله وكيفية انتقاله الى سلطة الدولة بمرحلة أولى عن طريق القرار وفي ما بعد مادياً باستثناء الطرف الوحيد المعني وهو حزب الله الذي يعتبر هذا الموضوع خارج التداول والبحث. اذاً ماذا سنفعل على طاولة الحوار؟».

واذ جدد تأكيد «انه ليس لدينا سوى الحوار والوسائل الديموقراطية كسلاح»، تدارك: «ولكن لن نتصرف بغباء لتغطية هذه الحكومة التي تستخدم الوقت الضائع للوصول الى نتائج أدهى من التي توصلوا اليها حالياً»، داعياً الى عدم «الطلب منا التجاوب مع دعوة للحوار ليست الا للتمويه».

واقترح على «حزب الله» في حال «كانت لديه نيّة جديّة للحوار، وضع تصور عملّي حول الاستراتيجية الدفاعية وفي ضوئه نقرر المشاركة بالحوار أم لا بالتشاور مع حلفائنا في قوى 14 آذار».

قابوس «يطوي» في الإمارات صفحة «أزمة التجسس»

أبوظبي - ا ف ب - زار سلطان عمان قابوس بن سعيد، أمس، الامارات لطي صفحة الخلاف بين البلدين بعد ازمة شبكة التجسس الاماراتية التي اعلنت عنها مسقط فيما اكدت الامارات انها تكن «كل الاحترام» للسلطنة الجارة.

واجرى السلطان قابوس بعيد وصوله محادثات في مدينة العين، مع رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان وكبار المسؤولين لاسيما نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم وولي عهد ابوظبي الشيخ محمد بن زايد ال نهيان، حسبما افادت «وكالة الانباء الاماراتية الرسمية».

واكد الشيخ خليفة ان «دولة الامارات العربية المتحدة تكن لسلطنة عمان الشقيقة قيادة وشعبا كل الاحترام والتقدير»، مشددا على «متانة وعمق العلاقات التاريخية الوثيقة بين البلدين والشعبين».

كما نقلت الوكالة عن السلطان قابوس قوله ان العلاقات بين البلدين «ستشهد خلال الفترة المقبلة مزيدا من النمو والتطور في مختلف الميادين بفضل حرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على ترسيخ هذه العلاقات ودعمها والارتقاء بها الى آفاق واسعة بما يخدم المصلحة المشتركة».

وكان السلطان قابوس بن سعيد استقبل الاربعاء الماضي ولي عهد ابوظبي الذي زار مسقط لساعات تحضيرا للزيارة السلطانية الى الامارات.

واعلنت سلطنة عمان في نهاية يناير تفكيك شبكة تجسس اماراتية تستهدف «نظام الحكم» و«آلية العمل الحكومي والعسكري» في السلطنة، وهو ما سارعت وزارة الخارجية الاماراتية الى نفيه.

وسيزور السلطان ايضا قطر بعد زيارته الامارات.

السعودية لإصلاحات جادة و«وقف إراقة الدماء العربية»

خادم الحرمين التقى العربي

الرياض - ا ف ب - استعرض خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في جدة، أمس، مع الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الاوضاع والتطورات في العالم العربي.

واعلنت وكالة الانباء السعودية ان خادم الحرمين عبر عن امله في «تعزيز دور الجامعة في تحقيق آمال وتطلعات الدول والشعوب العربية المعقودة عليها».

والزيارة هي الاولى للعربي منذ تعيينه امينا عاما للجامعة خلفا لعمرو موسى.

وحضر اللقاء وزير الخارجية الامير سعود الفيصل ورئيس الاستخبارات العامة الامير مقرن بن عبد العزيز.

الى ذلك، نقلت «وكالة الانباء السعودية» عن وزير الثقافة والاعلام عبد العزيز بن محيي الدين خوجة، في ختام اجتماع مجلس الوزراء ان المملكة تدعو «الجميع الى تغليب صوت الحكمة والعقل ووقف اراقة الدماء واللجوء الى الاصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الانسان العربي». واضاف ان السعودية «تحرص على الامن والاستقرار والمحافظة على وحدة واستقلال الاوطان العربية وتجدد شعورها بالاسى وحزنها العميق لسقوط العديد من الضحايا بمن فيهم النساء والاطفال».

من جهة ثانية، رحب مجلس الوزراء بـ «الحوار الوطني وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للاحداث (...) منوها بمسيرة الاصلاح والتطوير الجادة» في البحرين.

وجدد «رفض المملكة اي تدخل خارجي يضر بمصلحة البحرين ويحاول العبث بأمن اي دولة من دول الخليج او اثارة الفتن فيها».

صالحي وأوغلو: إيران وسورية وتركيا عائلة واحدة

طهران: بارزاني يمنح 300 ألف هكتار لـ «الحياة الحرة» الإيرانية المعارضة

أكبر صالحي واوغلو خلال مؤتمرهما الصحافي المشترك في طهران أمس (ا ف ب)

| طهران من أحمد أمين |

اتهمت طهران، رئيس اقليم كردستان العراق زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني» مسعود بارزاني، بالتورط في ايواء ودعم المجموعة الايرانية الانفصالية المسلحة المعروفة باسم «بيتشاك» (الحياة الحرة)، التي اوقعت عملياتها في داخل الاراضي الايرانية عشرات القتلى والمصابين في صفوف المدنيين ورجال الامن. وكانت هذه الانشطة المسلحة سببا في قيام قوات الحدود الايرانية بقصف مناطق عراقية في اقليم كردستان يشتبه في كونها معاقل للجماعة المتمردة.

ونقلت وكالة انباء «فارس» القريبة من الحرس الثوري عن مصدر عسكري وصفته بـ «الرفيع»، «لقد تم منح 300 ألف هكتار من اراضي كردستان العراق الى زمرة بيتشاك الارهابية، وان ايران تحتفظ لنفسها بحق استهداف وتدمير المواقع الارهابية في المناطق الحدودية»

واضاف «ان مسؤولي اقليم كردستان العراق وبخاصة رئيس الاقليم، ارتكبوا خيانة بحق الشعبين العراقي والايراني، وبتواطؤ مع الاستكبار ومن دون علم الحكومة المركزية، منحوا مساحة كبيرة من ارض العراق لزمرة بيتشاك الارهابية ليفسحوا المجال أمامها لابتزاز الشعب العراقي ولتنفيذ عمليات ارهابية ضد الشعب الايراني بدعم من حكومة اقليم كردستان العراق».

واوضح «ان الارض التي منحت لبيتشاك الارهابية مساحتها لاتقل عن 300 ألف هكتار بطول 150 كلم وعمق 30 كلم تمتد بين منطقتي دالامير داغ وقلعة دزة الحدوديتين داخل الاراضي العراقية، لتستخدمها هذه الزمرة الارهابية مقرا للتدريب والادارة والاستعداد لشن هجمات ارهابية ضد الشعب الايراني».

على صعيد آخر، اعلن وزيرا خارجية ايران علي اكبر صالحي وتركيا احمد داوود اوغلو في ختام مباحثات في طهران «ان ايران وسورية وتركيا يشكلون عائلة واحدة»

وقال الوزيران انهما «تناولا في محادثاتهما (التي استمرت 3 ساعات) تحولات المنطقة والعالم» من دون ان يعطيا موقفا شفافا وصريحا عن ثورة الشعب في سوريا.

من جانب ثان اعلن قائد سلاح البحر في الجيش العميد حبيب سياري «ان القوات البحرية تستعد للانتشار المكثف في المياه الحرة والدولية، وانها سوف لن تكتف بالانتشار في بحر عمان والخليج الفارسي».

على صعيد آخر اعلن الناطق باسم السلطة القضائية غلام حسين ايجئي، اعتقال مجموعة جديدة من الافراد، معظمهم من القريبين لمستشار رئيس الجمهورية مدير مكتب ديوان الرئاسة سفنديار رحيم مشائي، وهم اعضاء في الخط الذي يعرف حاليا في ايران باسم «خط لانحراف.

«هل نتهم المحكمة لمجرد الاختلاف معها؟»

الراعي: علينا القبول بما يصدر عن المحكمة الدولية إلى أن نثبت تسييسها

| بيروت ـ «الراي» |

أعلن البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي «ان كل شيء في لبنان مسيّس والسياسة تفسد كل شيء، ومن هنا المواقف من المحكمة (الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري) التي هي اساساً لإحقاق الحق فاذا بنا نتهمها بأمور عدة»، موضحاً انه «الى أن نُثبت ان المحكمة مسيّسة علينا القبول بما يصدر عنها».

وقال الراعي امام الاعلاميين المنتدبين في الصرح البطريركي في الديمان (مقره الصيفي في الشمال): «نحن مع احقاق الحق والقضاء، ولكن البعض يقول ان المحكمة مسيّسة. ومَن منا يقبل ان تكون المحكمة مسيّسة او مزورة؟ علينا فصل السياسة عن القضاء. هناك اناس ومسؤولون قتلوا وهناك فلتان، فاذا لم توجد محكمة مَن يحمينا ومَن يحمي الناس؟»، مضيفاً: «لا نقبل بمحكمة مسيّسة او مزورة، ولكن هل لمجرد الاختلاف معها نتهمها؟ علينا اثبات انها مسيّسة او مزوّرة وإلا تبقى المحكمة لتحفظ حقوق الناس».

وهاب: قدَم آخر مقاوم في الجنوب تساوي كل قضاة المحكمة الدولية

| بيروت - «الراي» |

أكد الوزير السابق وئام وهاب (القريب من سورية) أنَّ «حزب الله» لن يتجاوب مع إجراءات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لجهة تسليم المتهمين» في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، معلناً «ليعلم الجميع انَّ قدم آخر مقاوم في الجنوب تساوي كل قضاة هذه المحكمة».

واوضح وهاب «ان لبنان لن يصطدم مع المجتمع الدولي إذا لم يتم تسليم المطلوبين إلى المحكمة الدولية»، مشيراً إلى أنَّ «الحكومة ستنجز ما طلب منها ولكن لن يتم القاء القبض على هؤلاء المقاومين ولـ «يبلطوا البحر»، وليقيموا محاكمة غيابية».

حكاية «معركة تحت الماء»

لبنان قرع «النفير» الديبلوماسي لحماية موارده الطبيعية في البحر ويتهيأ لـ «مقارعة» إسرائيل في الأمم المتحدة «خريطة بخريطة»

| بيروت - «الراي» |

بدت بيروت امس كأنّها تدق «النفير» الديبلوماسي والسياسي غداة «انفجار» صراع «تحت الماء» مجدداً مع اسرائيل على خلفية اعتمادها سياسة الهجوم عبر فرض «أمر واقع» تمثل بمصادقتها على ترسيم الحدود البحرية مع لبنان بموجب اتفاق كانت وقّعته مع الحكومة القبرصية وأدخلت ضمن حصتها المفترضة منطقة يرجح وجود نفط وغاز طبيعي فيها، وذلك بما يتعارض مع حقوق لبنان الذي رفض استغلال الدولة العبرية تلك الموارد واعتباره الأمر انتهاكا فاضحاً للقانون الدولي وتعدياً على وحدة السيادة اللبنانية.

وكان واضحاً ان لبنان بكل أطيافه موحّد خلف رفض هذا الإجراء الأحادي الاسرائيلي الذي اعتُبر محاولة لـ «قضم» حقوق لبنان في «الكنز» الدفين والذي أعاد الى الواجهة «المعركة» اللبنانية - الاسرائيلية التي بدأت ابان حكومة الرئيس سعد الحريري حول خط الحدود البحرية الذي يمتد من رأس الناقورة حتى حدود المياه الاقتصادية القبرصية على مسافة 150 كيلومتراً تقريباً من الشاطئ اللبناني - الاسرائيلي.

ورغم انهماك حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الجديدة بترميم صورتها التي «هُشمت» ابان جلسات نيلها ثقة البرلمان جراء هجوم نواب المعارضة (14 آذار) المنهج عليها من بوابة ملف المحكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري والسلاح غير الشرعي، فان موضوع الحدود البحرية يفترض ان يحضر كـ «بند طارىء» على طاولة اول جلسة «رسمية» لمجلس الوزراء بعد غد في إطار الاستعدادات لـ «مقارعة» الدولة العبرية لدى الامم المتحدة وعدم السماح لها بتهميش حقوق لبنان بموارده البحرية، وذلك عبر «تدجيج» الملف الذي اودع (في عهد حكومة الحريري) لدى المنظمة الدولية بكل المستندات والوثائق اللازمة.

وفي موازاة تحذير رئيس الجمهورية ميشال سليمان من «أي قرارات أحادية تتخذها إسرائيل في موضوع الحدود البحرية خلافا للقوانين الدولية على جاري عادتها في العديد من المواضيع»، مؤكداً «إصرار لبنان واستعداده للدفاع عن أرضه وحدوده البرية والبحرية وحماية حقوقه وثرواته بكافة الوسائل المتاحة والمشروعة»، اعربت دوائر ديبلوماسية عن خشيتها من ان تكون تل ابيب تحاول الاستفادة من لحظة الارتباك اللبناني الداخلية والارباك الاقليمي بإزاء التطورات في اكثر من بلد عربي لمحاولة تحقيق انتصار ولو «بالنقاط» على لبنان يسمح لها بالحد الادنى بالاعتداء على حقوق له ويتيح لها بالحدّ الأقصى السعي الى جرّه لمفاوضات من بوابة هذا الملف وتتناول ايضاً مجمل القضايا الأخرى العالقة.

وكانت حكاية هذا «الكباش» بدأت حين منحت اسرائيل امتيازات تنقيب عن الغاز والنفط لشركات عديدة في المنطقة الحدودية مع لبنان حيث تمّ اكتشاف حقل «لفيتان» قبل أن تعلن عن منطقة اقتصادية حصرية. وسبق لبنان الدولة العبرية إلى تقديم طلبه إلى الأمم المتحدة بإعلان منطقته الاقتصادية الحصرية وتحديد نقطة علامه الجنوبية. ولكن إسرائيل اعتبرت أن نقطة العلام هذه تنزل جنوباً بحيث تقضم مناطق الامتيازات الإسرائيلية، الامر الذي جعلها تقدم للأمم المتحدة قرارها بشأن حدودها البحرية ما يعني أنها تقوم بما يشبه «ربط النزاع» بوجه الطلب اللبناني.

ورأى خبراء أن الفارق في حساب الخط البحري بين إسرائيل ولبنان يعود إلى نقطة الانطلاق. فإسرائيل ترى أن الحدود البحرية مع لبنان تمر في خط مساوٍ للمسافة بين شاطئي الدولتين، وهو خطٌ يرسم بالتطابق مع الشاطئ. أما لبنان فينطلق من أن الحدود البحرية هي امتداد للحدود البرية، وهذا ما يصنع الفارق في نقطتي الالتقاء بين الخطين على الحدود البحرية القبرصية.

ورغم اطمئنان بيروت الى ان الشركات العالمية للتنقيب عن النفط لا تعمل في مناطق متنازع عليها، يفترض ان يكون وزير الطاقة جبران باسيل وجّه امس كتاباً إلى كل من رئيسي الجمهورية والحكومة يتضمن طلباً يرفع إلى الأمم المتحدة لرسم حدود لبنان النفطية، على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على ان ترسل الخريطة إلى الأمم المتحدة وتؤكد الخريطة التي ارسلت العام الماضي، ومطالبة إسرائيل باحترام القانون الدولي والانضمام الى اتفاقية البحار، والا «فلتصمت ولا تتكلم بالقوانين الدولية»، على حدّ تعبير باسيل، الذي كان يعلق على اعلان الحكومة الإسرائيلية انها ستعرض قريباً على الأمم المتحدة ترسيم منطقتها الاقتصادية البحرية الواقعة بين لبنان وقبرص.

وقال باسيل «ان على الشركات العاملة مع إسرائيل في مجال التنقيب عن الغاز والموارد النفطية أن تدرك أن كل المناخ الاستثماري في المنطقة وفي حوض المتوسط، وفي الحوض النفطي والغازي، سيكون مضطرباً إذا حصل تعد على الحقوق».

اما وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور، فاوضح لصحيفة «النهار» «ان لبنان في صدد تحديد خريطة ثابتة وتبني خريطة واضحة تؤكد حقوق لبنان في المنطقة الاقتصادية الخالصة». واذ اكد ان ليس من اشكاليات بين لبنان وقبرص في الاتفاق الموقع بيننا حول استثمار الثروة الطبيعية»، لفت الى «اننا تركنا في المنطقة 23 من خريطة الاتفاق خطاً طوله 17 كيلومتراً من دون ترسيم ضمته اسرائيل الى منطقتها وهذا ليس من حقها». واشار الى انه «لا يجوز وضع اتفاق إلا بموافقة الاطراف الثلاثة، وبما ان لبنان في حال عداء مع اسرائيل وليس من اتصال بينهما، فقد طلب من «اليونيفيل» المساعدة على انجاز ترسيم خط بحري مع اسرائيل ورفضت اليونيفيل ذلك باعتبار انه لا يدخل في نطاق مهمتها». واعلن ان لبنان سيعترض على التثبيت الدولي لحدود اسرائيل البحرية من جانب واحد حتى لو اقرت المنظمة الدولية ذلك، منبهاً الى ان ليس في امكان اي شركة استثمار للغاز والنفط العمل في مناطق بحرية متنازع عليها امنياً وسياسياً وقانونياً.

موسى ينفي الاستيلاء على 330 مليون جنيه: طالبت بالتحقيق مع مدير الأكاديمية البحرية

| القاهرة - «الراي» |

نفى الأمين العام السابق للجامعة العربية والمرشح المحتمل للانتخابات الرئاسية في مصر عمرو موسى استيلاءه على 330 مليون جنيه مصري من المال العام، وقال في بيان أصدره، أمس، ردا على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام في هذا السياق، «طبقا لميثاق ولوائح الجامعة العربية لا يخول للجامعة استلام أي مبلغ مخصص للأكاديمية البحرية أو أي من المنظمات التابعة لها».

وأشار إلى أن «الأكاديمية البحرية، وهي إحدى المؤسسات التابعة للجامعة، لا تديرها الجامعة ولا تتدخل في شؤونها إلا بضبط أمورها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي». موضحا أن «الحكومة تقدمت بشكوى في حق مدير الأكاديمية المصري بتهمة إهدار 330 مليون جنيه في مشروع تطوير (معهد وردان)، وعليه عرضت الشكوى المقدمة في حق المدير إلى النائب العام».

وتابع: تقدمت بصفتي الأمين العام للجامعة . في حينه . بشكوى إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اتخذ قرارا رسميا بالتحقيق مع مدير الأكاديمية، وبذلك قمت بواجبي بإحالة المتهم الى لجنة تحقيق رسمية مشكلة من عدد من الدول أعضاء المجلس».